البرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره في العلاقات الاميركية- الصينية

م.و.أحمد خضير عباس الرماحي (*)
Ahmedabbae1984a@gmail.com

الملخص

يُعد البرنامج النووي الكوري الشمالي أحد أبرز القضايا المؤثرة على سياسات الولايات المتحدة الأميركيَّة والصين معاً حيال كوريا الشماليّة، ويعتبر البرنامج النووي الكوري الشمالي مدخلاً مهماً ومؤثر للسياستين، وذلك لغرض تحقيق أهدافهما في هذه المنطقة الحيويّة، واتخذ هذا البرنامج أوقات من التوتّر بين كوريا الشماليّة والولايات المتحدة الأميركيَّة، الأمر الذي استغلته الصين لصالحها، بتعزيز علاقاتها مع كوريا الشماليّة، وضمنت لنفسها دور في أيّ تسويّة في واقع كوريا الشماليّة، الأمر الذي أدّى بتصاعد حدّة التهديدات والتصريحات المتبادلة بين الولايات المتحدة وكوريا الشماليَّة على أثر تجارب كوريا الشماليَّة الصّاروخيَّة العابرة للقارات، والتي تحدت بها الولايات المتحدة الأميركيَّة والمجتمع الدولي ووصلت هذه التهديدات إلى مستوى لم تشهده العلاقات المتوتّرة بين الجانبين خلال الفترة السّابقة، الأمر الذي قد ينذر بالحرب النوويّة بينهما، إما الصين قد عملت على الحياد والدبلوماسيَّة في علاقاتها مع البرنامج النووي الكوري الشمالي.

(*) قسم العلوم السياسية- معهد العلمين للدراسات العليا.

NORTH KOREA'S NUCLEAR PROGRAM AND ITS IMPACT ON US-CHINA RELATIONS

DR. AHMED KHUDHAIR ABBAS
A . Alamain Instiute For Higjer Education

Abstract

The North Korean nuclear program is one of the most prominent issues affecting the policies of the United States and China together towards North Korea as the program is an important and influential entry point for both policies for achieving their goals in this vital region. This program has taken times of tension between North Korea and the United States, and China has exploited this to its advantage, strengthening their relations with North Korea, and securing themselves a role in any settlement in this regard. This led to an escalation of threats and mutual declarations between the United States and Korea. In the wake of North Korea's intercontinental missile tests, which challenged the United States and the international community, these threats reached a level not seen before in the tense relations between the two sides during the previous period, which could foreshadow a nuclear war between them. For its part, China has worked to be neutral and diplomatic in its relations with North Korea's nuclear program.

المقدّمة:

تُعدّ أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي واحدة من الأزمات التي أخذت حيزاً كبيراً في تفكير صنّاع القرار لكل من الولايات المتحدة الأميركيَّة والصين، وقد كان واضحاً أنّ الجانبين قد اتبع مجموعة من الخيارات من أجل التعامل مع البرنامج النووي الكوري الشمالي، وذلك لاحتوائه والعمل على إيقاف أو تدمير كافة المنشآت النوويّة في كوريا الشماليَّة وقد بدأ هذا المسعى منذ بداية تأسيس البرنامج، وحتى يومنا هذا، وكذلك كان واضحاً من هي الدول الداعمة للبرنامج النووي الكوري الشمالي، والدول التي ترفضه وتحاول تدميره وإنهاءه، فالولايات المتحدة وحلفاؤها تبنت سياسة الاحتواء بالطرق السلميَّة تارة، وبالردع والتهديد تارة أخرى؛ وبالمقابل دعم الجانب الصيني والروسي كوريا

الشماليَّة بالخفاء، من خلال رفضهما لأيّ عمل عسكري حيال كوريا الشماليَّة، فضلاً عن ذلك التصريح عن استهدافهما لأي تحرك عسكري حيال "بيونغ يانغ"، الأمر الذي يؤكّد أنَّ البرنامج النووي الكوري الشمالي يعتبر بالغ الأهميّة لكلٍ من الصين وروسيا الاتحاديَّة؛ ومن ثم، عرفت الولايات المتحدة الأميركيَّة وهذه الدول صراعاً مستمراً، كان في أغلب الأعوام حروباً بالوكالة لإبراز القوة، أو لتصفية الحسابات، ومع ظهور التجارب والقدرات لدى كوريا الشماليَّة العابرة للقارات، وكذلك القدرة على تصنيع صواريخ قادرة على حمل رؤوس نوويّة، الأمر الذي جعل من البرنامج النووي الكوري الشمالي ذا تأثير كبير في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة.

هذا فضلاً عن قيام التعاون والتنافس في آن واحد ما بين الولايات المتحدة والصين، إذ أنّ كلاً منهما يسعى لتأطير العلاقة ضمن استراتيجيته، التي تقوم على محاولة الحد من التمدّد في مناطق نفوذ الآخر، ذلك أنّ سبب التغيير الحاصل في ميزان القوة بين الجانبين، يكمن بتعاظم قوة الصين مقابل التدني في تصرفات الإدارة الأميركيَّة على الرغم من هيمنة قوتها الاقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة ومع تداخل اقتصاد البلدين بشكل كبير، فإنّ تنامي قوة الصين يُظهر المخاوف الأميركيَّة، فضلاً عن إثارتها لإشكالات عديدة حول علاقتهما في المستقبل، خصوصاً في ما يتعلق بالبرنامج النووي الكوري الشمالي.

أوَّلاً: أهميَة الدراسة:

تكمن أهميّة الدراسة في معرفة مدى تأثير البرنامج الكوري الشمالي على العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، لا سيما أنّ هذا البرنامج قد أدّى إلى ردود فعل إقليميَّة ودوليَّة لا بّد من التوقف عندها، ولا تقتصر أهميّة الدراسة على هذا الأمر فحسب؛ بل تتعدّاه من حيث محاولتها معرفة الإدراك الأميركي – الصيني لكوريا الشماليَّة، وبرنامجها النووي، وخطرها على الأمن الإقليمي.

ثانياً: إشكاليَّة الدراسة:

تنطلق إشكاليَّة الدراسة من جدليّة (أثر البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة)، إذ تتسم العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة بتاريخ طويل من التعاون والتقاطع، وذلك نتيجة لتأثرها بعوامل خارجيّة عديدة من بينها البرنامج النووي الكوري الشمالي، الذي القى بضلاله على هذه العلاقة بتقويتها تارة وتباعدها تارة أخرى في كثير من الجوانب ومنها السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، ولذلك إنّ إشكاليّة الدراسة تكمن في تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وكيفية تطور هذا التأثير من خلال البحث في القواسم المشتركة لكلا الدولتين، وبالنظر إلى ما تقدم تبرز عدة أسئلة:

١- ما هي ماهيّة البرنامج النووي الكوري الشمالي؟

٢- ما هي العوامل التي دفعت بكوريا الشماليَّة لامتلاك السّلاح النووي؟

٣- ما هي المتغيّرات المؤثّرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة؟

٤- ما هو تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة؟

ثالثاً: فرضيّة الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيّة مفادها: إنّ البرنامج النووي الكوري الشمالي له تأثيرات على العلاقات الأميركيّة – الصينيّة تارةً تكون سلباً وتارةً تكون إيجاباً، وذلك حسب المصالح والأهداف، وبالرغم من ذلك توجد علاقات مشتركة بين الجانبين، وبالتالي تؤثر هذه العلاقات بما فيها من تعارض أو التقاء على البرنامج النووي الكوري الشمالي.

رابعاً: مناهج الدراسة:

نظرا لتشعُّب المسائل التي يتطرّق إليها موضوع الدراسة، اعتمدنا مناهج علميّة، تتكامل في ما بينها، بقصد إغناء موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بجميع الوقائع وتفصيلاتها. ولأجل تحقيق هذه الغاية، اتبعنا (المنهج التاريخي)، لمعرفة نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي، وتطوره التاريخي، ومن ثم تتبّع الأحداث التي كان لها تأثير واضح على طبيعة العلاقات

الأميركيَّة – الصينيَّة في ظل هذا البرنامج؛ وكذلك اعتمدنا (المنهج التحليلي والمنهج الوصفي) لتحليل الظواهر والأحداث ووصفها، وكذلك اعتمدنا (المنهج المقارن)، لمعرفة مقاربة المدركين الأميركي والصيني. وكذلك معرفة القضايا المؤثّرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة.

خامساً: هيكليّة الدراسة:

بدأت الدراسة بمقدّمة، ثم مبحثين، وقد تناولنا في الأوَّل منهما: ماهيّة البرنامج النووي الكوري الشمالي. وتألّف هذا المبحث من مطلبين، تطرقنا في المطلب الأوَّل منهما إلى نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي ومراحل تطوره. بينما تناولنا في المطلب الثاني دوافع كوريا الشماليَّة إلى امتلاك السّلاح النووي. وخصصنا المبحث الثاني لموضوع المتغيّرات المؤثّرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة في ظل البرنامج النووي الكوري الشمالي. وقد تألف هذا المبحث من مطلبين، الأوَّل منهما بحثنا فيه الإدراك الأميركي – الصيني للبرنامج النووي الكوري الشمالي. أما المطلب الثاني فتناولنا فيه تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة. وأخيراً تمّ ختم الدراسة بخاتمة، ثم ثبت بالمصادر.

المبحث الأوَّل: ماهيّة البرنامج النووي الكوري الشمالي:

برز مفهوم "توازن الرعب النووي" في السّاحة الدوليَّة، بعد تمكّن الولايات المتحدة الأميركيَّة من استخدام القنبلة الذريّة في أواخر الحرب العالميَّة الثانية عام (١٩٤٥)، وما تبع ذلك من توصل الاتحاد السوفيتي إلى هذه القوّة النوعيّة بعد انتهاء الحرب، ومن ذلك الوقت بات التصارع لتطوير السّلاح النووي وامتلاكه أحد أهم قضايا العلاقات الدوليَّة، وفي هذا السياق حاولت كوريا الشماليَّة الدخول إلى النادي النووي لحجز مقعد لها في النظام العالمي. وقد ظلت كوريا الشماليَّة – بمفردها – تسابق الزمن في تدعيم أمنها وتعزيز قدرتها الدفاعيّة من أجل البقاء، لا سيما في مجال الأسلحة النوويّة، التي ساعدتها كثيراً – في ما مضى – في التغلب على الكثير من المصاعب والأزمات، ولذلك عملت على تنمية برنامجها النووي وتطويره، وفي هذا الإطار تبرز أمامنا مجموعة من الأسئلة حول البرنامج

النووي الكوري الشمالي مثل: ما هي مراحل تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي؟ ما هي العوامل التي دفعت كوريا الشماليَّة إلى امتلاك السّلاح النووي؟ هذا ما سوف نجيب عليه من خلال مطلبين اثنين هما كما يلي:

المطلب الأوَّل: نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي ومراحل تطّوره:

تعدُّ الأسلحة النوويّة الأكثر ترويعاً بين الأسلحة التي اخترعها البشر على الإطلاق، فهي فريدة بطاقتها التدميريّة، ولذلك يُعرب معظم قادة الأمم – مراراً وتكراراً – عن أملهم بأن لا تُستخدم هذه الأسلحة أبداً. وحول امتلاك كوريا الشماليَّة السّلاح النووي، يُعد الدكتور "لي سونج كي" (١٩٠٥-١٩٩٦) المولود في الجهة الجنوبيَّة لكوريا، هو الأب الروحي للبرنامج، والذي حصل على الدكتوراه في الهندسة من الجامعة الإمبراطوريّة في اليابان، ثم بعدها انتقل إلى الجهة الشماليَّة أثناء الحرب الكورية الأهليّة عام (١٩٥٠-١٩٥٣)، ثم عُيِّن مستشاراً للرئيس (كيم إيل سونج) في الستينيات، وكان أول من أسهم في نجاح البرنامج النووي الكوري الشمالي. بناءً على ما تقدّم سوف نوضّح نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي، ومراحل تطوّره من خلال ما يلي:

أولاً: نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي:

بدأت كوريا الشماليَّة برنامجها النووي في عام (١٩٥٥)، عندما أسّست معهداً للأبحاث النوويّة بمساعدة الاتحاد السوفيتي، الذي وقع معها اتفاقاً للتعاون في مجال البحث العلمي عام (١٩٥٦)، إذ توجّه (٢٠٠) عالم ومتدرب كوري شمالي للتدريب في معهد للأبحاث النوويّة فيه عام (١٩٥٩)؛ وارسلت الصين إلى كوريا الشماليَّة بعثة سريّة لتدريب علماء كوريا الشماليَّة، الذين يعملون في المجال النووي في معهد الأبحاث النووي، وفي منتصف الستينيات أقامت كوريا الشماليَّة مجمعاً للأبحاث في "يونغ بيون" وقد جرى تزويده بمفاعل للأبحاث النوويّة من طراز (أي.أر.تي.تو.أم) سوفياتي الصّنع[1]. وتركّزت الجهود الكورية الشماليَّة في السبعينيات على دراسة دورة الوقود النووي وتطويرها، وفي إطار ذلك طوّر العلماء الكوريون مفاعل الأبحاث السوفيتية، لترتفع طاقته إلى (٥) ميجاوات، ثم بدأ العمل

في بناء مفاعل اخر طاقته (٨) ميجاوات، وأبرمت (بيونغ يانغ) اتفاقاً مع الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريّة يسمح لها بتفتيش مفاعل الأبحاث الذي بُني بمساعدة سوفيتية[٢].

وفي مطلع الثمانينيات بدأت كوريا الشماليَّة بالتركيز على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة النوويّة للأغراض العسكريّة، ثم بدأت بالتجارب العمليّة من أجل إنتاج اليورانيوم المصنّع المحول (أيّ التوصّل إلى ما يسمّى مرحلة التحويل) وهي واحدة من أهم مراحل دورة الوقود النووي، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى الإعلان عام (١٩٨٥) بأنّ كوريا الشماليَّة تمكّنت من إنشاء مفاعل نووي لإنتاج الوقود المخصّب، وفي عام (١٩٨٩) نشر تقرير في صحيفة "واشنطن بوست" مفاده أنّ كوريا الشماليَّة بإمكانها إنتاج أسلحة نوويّة في غضون خمس سنوات، وتتوفّر لديها الوسائل اللازمة لاستخدام تلك الأسلحة، كما أفادت التقارير بأنّ كوريا الشماليَّة تقوم ببناء قاعدة للصواريخ، تقع في منطقة (يونج جيو) في إقليم (يانغ بغ)، قرب حدودها الشماليَّة مع الصّين، على بعد عشرين كيلومتر، ومداخلها مواجهة للصّين ما يصعب على القوات الأميركيَّة أو الكوريّة الجنوبيَّة مهاجمة القاعدة، وقد اكتملت (٧٠%) من منشآت القاعدة، وبها (١٠) منصّات للإطلاق طول الواحدة منها (٢٠) متراً، وهو ما أثار تكّهنات بأنّها تُستخدم في إطلاق صاروخ (تاي بودنج٢)[٣].

وقد استخدمت كوريا الشماليَّة في نهاية الثمانينيات تكتيك التهديد بالانسحاب من المعاهدة الدوليَّة للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة وذلك لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأميركيَّة واليابان وكوريا الجنوبيَّة عليها، وقد نفّذت عام (١٩٩٣) تهديدها وأعلنت أنها تعمل على تطوير برنامجها النووي، وأنّها عازمة على الانسحاب من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة. وقد نجح الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر" أثناء الولاية الرئاسية الأوَّلى لـ"بيل كلينتون" في التوصّل إلى حلٍّ سلمي للأزمة، من خلال ما عُرف بـ"اتفاق الإطار"، الذي أُبرم في (١٢) أكتوبر/تشرين الأوَّل عام (١٩٩٤) في جنيف[٤]، وقد وافقت كوريا الشماليَّة بمقتضاه على الالتزام بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، وتجميد

برنامجها النووي. وفي المقابل، وبالتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبيَّة، شكلت الولايات المتحدة الأميركيَّة ائتلافاً مالياً دولياً "منظمة تنميّة طاقة شبة الجزيرة الكورية"، مهمته توفير أموال لتغطية احتياجات كوريا الشماليَّة للطاقة (٥٠٠,٠٠٠) طن من زيت الوقود الثقيل سنوياً، للتدفئة وإنتاج الكهرباء، ريثما يتم تجهيز وتشغيل المفاعلين الجديدين اللذين يعملان بالماء الخفيف في غضون فترة لا تتجاوز عام (٢٠٠٣). وبشكل عام، فقد تحلّت إدارة "كلينتون" بقدر من المرونة في تعاملها مع كوريا الشماليَّة، وذلك بتغليبها لغة الحوار السياسي إلى أن تولّى "جورج بوش الابن" الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركيّة عام (٢٠٠١)؛ حيث اعتبر أنّ سلفه كان متساهلاً مع حكومة تطوّر أسلحة نوويّة، ومشكوك في تعاملها مع دول أخرى، وربما منظّمات إرهابيّة في مجال التكنولوجيا النوويّة والصاروخيَّة مقابل العملة الصّعبة، وقد استهل "جورج بوش" رئاسته بإدراج كوريا الشماليَّة إلى جانب (إيران والعراق) في "محور الشر" في خطاب له عام (٢٠٠٢)، واتهمها بتسليح نفسها بالصواريخ، بأسلحة الدمار الشامل، وبالنتيجة عادت كوريا الشماليَّة وأعلنت في (١٠) يناير/كانون الثاني عام (٢٠٠٣)، انسحابها من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، واستأنفت برنامجها النووي العسكري[٥].

ثانياً: مراحل تطوّر البرنامج النووي الكوري الشمالي:

لقد تم في هذا السياق تطوير صيغة جديدة لإدارة أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي؛ إذ استؤنفت المحادثات السداسيّة التي شملت فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركيَّة وكوريا الشماليَّة كلا من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبيَّة، كونهم الأطراف الإقليميّة الرئيسة المعنية بإدارة تطوّر هذه البرنامج، وعلى الرغم من تعدد جولات الحوار في إطار تلك المباحثات، إلا أنها لم تستطع التوصّل إلى تسوية مقبولة، وشهدت الفجوة بين مواقف الأطراف الستة اتساعاً متزايداً، فقد تمسّكت الولايات المتحدة الأميركيَّة خلال الجولة الأوَّلى التي عُقدت خلال (٢٧-٢٩) آب/أغسطس عام (٢٠٠٣) بالتفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي والمنشآت النوويّة لكوريا الشماليَّة، قبل حصولها على أيّ

امتيازات أو تعهدات أميركيَّة؛ إذ كانت كوريا الشماليَّة تطالب بـ"اعتراف واشنطن بسيادتها وبتوقيع معاهدة عدم اعتداء، تتعهد فيها الولايات المتحدة بعدم مهاجمتها، وعدم تهديد برنامجها الاقتصادي والإنمائي، مقابل تخليها عن برنامجها النووي"[٦].

وهكذا، لم تنجح ثلاث جولات من المفاوضات بسبب تمسّك كلّ طرف (الولايات المتحدة الأميركيَّة وكوريا الشماليَّة) بتصوّرات وسُلّم أولوياته، الأمر الذي أدّى إلى تعليق كوريا الشماليَّة مشاركتها في المفاوضات إلى أجل غير مسمى، وطالبت بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة وبالحصول على مساعدات اقتصاديّة في حالة موافقتها على إجراء جولة جديدة من المحادثات لكّن ذلك لم يحدث، إنما تقرّر عقد جولة رابعة من المباحثات السداسيّة، تمخض عنها إصدار "إعلان بكين" في (١٩) سبتمبر/أيلول عام (٢٠٠٥)، الذي تضمّن عدداً من المبادئ لتسوية الأزمة، منها: موافقة كوريا الشماليَّة على تجميد برنامجها، والعودة إلى معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، وتفكيك ترسانتها النوويّة، وذلك مقابل الاعتراف بحقّها في امتلاك برنامج نووي للاستخدامات السلميَّة، والتزام الدول المشاركة في المحادثات السداسيّة بتقديم ضمانات أمنيّة واقتصاديّة لمساعدتها في المجالات كافة، والتعهّد بتطبيع تدريجي للعلاقات معها، والتعايش بسلام، لكن دون تحديد زمني لتطبيق تلك الإجراءات[٧].

غير أنّ كوريا الشماليَّة عادت بعد يومين من صدور الإعلان إلى رفضه، معلنة أنّ الولايات المتحدة الأميركيَّة تسعى إلى تجريدها من سلاحها النووي تحت مظلة المحادثات السداسيّة، لتهاجمها في ما بعد بسلاح نووي. وتجددّت محاولات التفاوض، وعُقدت جولة خامسة ما بين (٩–١١) نوفمبر/تشرين الثاني عام (٢٠٠٥)، لكنها فشلت في التوصل إلى جدول زمني محدّد لتنفيذ "إعلان بكين"، وتلا ذلك إعلان كوريا الشماليَّة في (٢١) مارس/آذار عام(٢٠٠٦)، عن امتلاكها سلاحاً نووياً بالفعل. الأمر الذي أدّى إلى فرض مجلس الأمن عقوبات ضدّ كوريا الشماليَّة طبقاً للقرار (١٧١٨) الصادر في (١٤) أكتوبر/تشرين الأوَّل عام (٢٠٠٦)، وذلك بعد إجرائها تجربة نوويّة في (٩) أكتوبر/تشرين الأوَّل عام

(٢٠٠٦)، واقتصرت العقوبات على جوانب اقتصاديّة وتجاريّة، تتعلّق بمنع بيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصّناعة النوويّة والصاروخيَّة إلى كوريا الشماليَّة، وتجميد الأرصدة الماليّة والموارد الاقتصاديّة ذات الصّلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكورية، فضلاً عن الامتناع عن بيع أو تسليم أسلحة ثقيلة إليها.

وقد دفعت تجربة كوريا الشماليَّة النوويّة الولايات المتحدة الأميركيَّة إلى التمسّك بالتفاوض معها، بعد أن كانت تسعى إلى عزلها دولياً، وعدت النجاح في الاتفاق معها على تفكيك برنامجها النووي "نصراً دبلوماسياً"، واستمرّت المباحثات السداسيّة قرابة الثلاث سنوات، وأحرزت تقدماً ملحوظاً على طريق إنهاء أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي؛ حيث تمّ التوصّل في نهاية عام (٢٠٠٧) إلى إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة الأميركيَّة وكوريا الشماليَّة، تتخلّى فيه هذه الأخيرة عن برنامجها النووي مقابل عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، والحصول على مساعدات اقتصاديّة. لكّن كوريا الشماليَّة تخلّت عنه في منتصف شهر أغسطس/آب عام (٢٠٠٨)، وأوقفت تفكّيك منشآتها النوويّة، رداً على ما اعتبرته "مماطلة" الولايات المتحدة الأميركيَّة وحلفائها بالإيفاء بتعهداتهم، وعدم التزامهم بوعودهم، لا سيما في قضية شطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأعلنت في (١٣) أبريل/نيسان عام (٢٠٠٩)، الانسحاب من المحادثات السداسيّة وطردت مفتشي الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريّة الموجودين على أرضها واستأنفت أنشطتها النوويّة في مفاعل "يونغ بيون" كرد فعل على إدانة مجلس الأمن لعمليّة إطلاق الصاروخ التي قامت بها كوريا الشماليَّة قبل ذلك بأيام[٨].

على الرغم من المفاوضات المتكررة نلاحظ أنّ كوريا الشماليَّة كانت تناور، لأنّها لم تكّن مستعدة للتنازل عن البرنامج النووي إلا في حال التزمت الولايات المتحدة الأميركيَّة والأطراف الإقليميّة بدعم اقتصادها وبقاء نظامها السياسي، أما الولايات المتحدة الأميركيَّة، فقد أرادت تحوّل كوريا الشماليَّة إلى دمية تحرّكها حينما تشاء وكيفما ترغب، ومن ثم، كان الإحساس بالخطر إزاء تدخل الغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة

الأميركيَّة، ما أدّى بكوريا الشماليَّة إلى الانطلاق ببرنامجها النووي، الذي كان مدعوماً من الحلفاء.

المطلب الثاني: دوافع كوريا الشماليَّة إلى امتلاك السّلاح النووي:

لم تتوقف كوريا الشماليَّة عن تطوير برنامجها النووي، ولم ترضخ للحصار الدولي والضغوط الإقليميّة غير المسبوقة، لدفعها إلى التخلي عن سلاحها النووي، وقد وصل الأمر إلى تبادل التهديدات بين كوريا الشماليَّة والولايات المتحدة التي هدّدت باللجوء إلى الخيارات العسكريّة بما فيها السّلاح النووي في مواجهة تهديدات "بيونغ يانغ" بقصف أراضي "جوام" الأميركيَّة، الأمر الذي أدّى إلى تنّوع العوامل التي دفعت كوريا الشماليَّة إلى امتلاك السّلاح النووي على الرغم من اختلاف طبيعتها إلا أنها تتصف بالأهميّة البالغة بالنسبة لكوريا الشماليَّة. وسوف نقوم في ما يلي بتوضيح هذه العوامل، سواء منها الداخليّة أم الخارجيّة، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: العوامل الداخليّة.

إحدى النظريّات التي تفسّر مسعى الدولة لامتلاك السّلاح النووي أو حتى التخلي عنه، هي العوامل الداخليّة، سواء ارتبط ذلك ببقاء النظام أم بشرعيّة حكمه داخلياً، أو بخلق شبكات مصالح بين القادة السياسيين، وبين مؤسّسة الجيش وكافة المؤسّسات البيروقراطيّة المسؤولة عن تطوير البرامج النوويّة والصاروخيَّة والفضائيّة. وعندما تواجه دولة ما تهديداً عسكرياً فإنّها تسعى لامتلاك السّلاح النووي لتأمين أمنها القومي، إذا لم تكّن تستطيع مواجهته بالبدائل التقليديّة؛ إذ تواجه الدولة حينها خيارين، الأوَّل منهما إذا كانت الدولة قويّة، فإنها يمكن أنّ تقوم عند ذلك بإنتاج أسلحتها النوويّة وتطويرها بنفسها، والثاني منهما إذا كانت الدولة ضعيفة، فإنها في هذه الحالة تلجأ إلى عقد تحالف مع دولة نوويّة، تكفل لها ردع أيّ عدوان خارجي، وقمعه، ومساعدتها في تحصين نفسها.

وبالنسبة لكوريا الشمالية، فإنّ رئيسها "كيم جونج أون" يسير على خطى جده وأبيه، حيث يعتبر أنّ تطوير القدرات النوويّة، وإثبات القوة أمام الجيران هي شروط وجوديّة

لبقاء واستمرار نظامه على قيد الحياة، وضمان الحكم داخل العائلة التي حكمت "بيونغ يونغ" منذ خمسينيات القرن الماضي، وهذه غاية لا يمكن التعويض عنها بأيّة حوافز اقتصاديّة، أو اندماج في الاقتصاد العالمي، ولعلّ الصّراع مع الولايات المتحدة الأميركيَّة هو أكثر الأمور التي تكسبه مثل هذه الشرعيّة[٩].

ويعد العامل الأمني سبباً رئيساً للحصول على السّلاح النووي، لا سيما بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي؛ حيث أدركت كوريا الشماليَّة أنّها فقدت أهم حلفائها، ما استوجب اعتمادها على ذاتها، وحماية نفسها بنفسها عن طريق حيازة السّلاح النووي، وقد أصبحت لديها قناعة راسخة منذ انهيار الاتفاق النووي الأميركي معها في عام (٢٠٠٢) وانسحابها من معاهدة منع الانتشار النووي عام (٢٠٠٣)، وفشل المحادثات السداسيّة على مدى سنوات، أنه لا يمكن تحقيق الأمن سوى بالقوة والسعي لامتلاك عناصرها، وهو ما بدا واضحاً مع إجراء أول تجربة نوويّة كورية عام (٢٠٠٦)؛ إذ تعلمت كوريا الشماليَّة من الدروس السابقة جيداً، فقد وضعتها إدارة "جورج بوش" ضمن محور الشر، كما إنّ "بيونغ يونغ" شاهدت كيف أنّ نظام القذافي قد سقط بعد أنّ تخلى عن أسلحته النوويّة، وانتهى الأمر بقتله، وسقط نظام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل، وانتهى الأمر بإعدامه[١٠]، وكذلك انسحاب الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" من الاتفاق النووي الإيراني عام (٢٠١٨)، وما زاد من مخاوفها وجود (٣٧) ألف جندي أميركي في المنطقة الحدودية بينها وبين كوريا الجنوبية، هذه العوامل دفعت بكوريا الشماليَّة إلى السعي لتوفير الحماية لنفسها من المخاطر المحيطة بها كافة عن طريق توجّهها لامتلاك السّلاح النووي الذي يوفر لها الأمن والقوة والسلطة.

كما إنّ الهيبة تُعدُّ من العوامل الأساسيّة التي تشكل دافعاً لامتلاك السّلاح النووي، ومن أجل ذلك ترتكز مدركات الدولة على مراقبة أعمال الدول الأخرى، من جهة، وتتأثر بطريقة رؤية الدولة لنفسها، ولهويتها الوطنيّة، وأدوارها في العالم من جهة أخرى. وقد وفرت الأسلحة النوويّة لكوريا الشماليَّة من خلال الفخر الوطني مبرّراً لتعويض الحرمان

الذي يعاني منه الشعب الكوري الشمالي، وهذا ما أعطى دافعاً لدعم الدولة والجيش لتكون قوّة لا يستهان بها، هذا إضافة إلى كسب القبول الدولي، لذلك ترى كوريا الشماليَّة أنّ امتلاكها للأسلحة النوويّة مسألة ضروريّة لهويتها الوطنيّة ولتحقيق القوّة والهيبة على الساحة الدوليَّة[١١].

ومن هنا يتضح أنّ الاستراتيجيّة التي تتبعها "بيونغ يونغ" تعود بلا شك إلى نظريّة "الأمن" التي تسيطر على ذهنيّة قادتها وتصرّفاتهم، ولهذا فهم يسعون لتحقيق الحدّ الأدنى من الردع، ما جعل كوريا الشماليَّة تصبح دولة "أمر واقع نووي"، منذ إجراء تجربتها النوويّة الثالثة في عام (٢٠١٣)، ويُقدر أنّ لديها ما بين (١٥) إلى (٦٠) قنبلة نوويّة، ولهذا تطوّر كوريا الشماليَّة ترسانتها الصاروخيَّة بحيث تستطيع ضرب أهداف أميركيّة بشكل مباشر، من جهة، وتوضّح لدول الجوار قدرتها على الردع البسيط من جهة أخرى، وهي وإنّ كانت تدرك أنها سوف تخسر في أيّ معركة عسكريّة شاملة، إلا أنها ترفع تكلفة الاعتداء إلى درجة لا يستطيع الآخرون تحملها[١٢].

نلاحظ من خلال ما تقدم أنّ كوريا الشماليَّة أصبحت قوّة يمكنها كسر العزلة الدوليَّة المفروضة عليها قبل من الولايات المتحدة الأميركيَّة، لا سيما في ظل سيطرة النظام السياسي على مجريات الحكم في الداخل، ذلك أنّه رغم سقوط الكثير من الأنظمة الشيوعيّة في بلدان أوروبا الشرقيّة، فإنّ النظام مازال صامداً في كوريا الشماليَّة، كذلك وفرت الأسلحة النوويّة لكوريا الشماليَّة دافعاً لتعويض الحرمان الذي عانى منه الشعب الكوري الشمالي، ما يعطي دافعا لدعم الدولة لتكون قوّة لا يُستهان بها على الساحة الدوليَّة.

ثانياً: العوامل الخارجيّة:

أدّى التغيّر في النظام العالمي – بعد تفكك الاتحاد السوفيتي – إلى حدوث انعكاسات سلبيّة سياسيّة واقتصاديّة على كوريا الشماليَّة؛ إذ تراجعت المساعدات التي كانت تتلقاها من الاتحاد السوفيتي والصّين، كما إنّها خسرت سوق الجمهوريّات الاشتراكيّة بعد انهيار الأنظمة الشيوعيّة في أوروبا الشرقيّة، فضلاً عن توقف روسيا الاتحاديَّة عن تزويدها بالوقود

بسبب وضعها الداخلي. هذه العوامل كلّها أدّت إلى تدهور كبير في الاقتصاد الكوري الشمالي، ونقص في العملة الصعبة الأمر الذي دفعها إلى التحول نحو تنويع مصادر اقتصادها من خلال بيع الأسلحة والصواريخ إلى دول الشرق الأوسط، للحصول على العملة الصّعبة والمساعدات الاقتصاديّة التي ستمنح لها نتيجة عمليّة التفاوض على المستوى الدولي[١٣].

وترى قيادة كوريا الشماليَّة في النظام الاقتصادي الراهن الذي أنشأته الدول الرأسماليّة أنّه نظام لا يحقق العدالة ولذلك ترفض كوريا الشماليَّة العولمة التي ترى أنّها لافتة جديدة يرفعها المتسلّطون. ويرى المتتّبع الاقتصادي في كوريا الشماليَّة، أنّ السلطات لا تصدر بيانات ماليّة أو إحصائية عن الأوضاع الجاريّة في البلاد، لأنّ الوضع الاقتصادي ضعيف جداً، والتضخّم أصبح مشكلة جديّة لا سيما في السنوات الأخيرة؛ حيث تدهورت الأمور بشدة بعد إعادة تقييم العملة الرسميّة "الوون" إضافة إلى أنّ طبيعة النظام المغلق تجعل من الصعب تقييم الوضع[١٤]. غير أنّه يمكن الاستفادة من التقارير التي تصدرها مؤسّسات غير حكوميّة بشكل تخميني؛ إذ أظهرت وتيرة نمو في عام (٢٠١٥) هي الأسرع خلال (١٧) عاماً، على الرغم من العقوبات المفروضة على "بيونغ يانغ" من قبل المجتمع الدولي. وتقول هذه التقارير: إنّ الناتج المحلّي الإجمالي لكوريا الشماليَّة ارتفع بنسبة (٣,٩%) عام (٢٠١٦) مقارنة مع العام الذي سبقه، وهذا أعلى مستوى له بعد عام (١٩٩٩)، عندما بلغ معدّل النموّ الاقتصادي (٦,١%)، وهنا، لا بدّ من ملاحظة أنّ كوريا الشماليَّة تسعى إلى تغطية احتياجات الطاقة الكهربائيّة المتزايدة بالمصدر النووي، ذلك لأنّ نضوب المصادر التقليديّة للطاقة يمثل معضلة معقدّة بحكم استنفاد الموارد عاجلاً أم آجلاً، ووفقاً لذلك تشير الإحصاءات العالميَّة والدراسات الدوليَّة إلى أنّ الطاقة النوويّة تزوّد العالم حالياً بنحو (١٦%) من احتياجاته للطاقة المحرّكة، بينما يحصل هذا العالم على (٤٧%) من طاقته من البترول، كذلك (١٧%) من الغاز الطبيعي، والباقي من الفحم، ومصادر الطاقة النظيفة والمتجدّدة، مثل الشمس والرياح[١٥].

بعد هذا كلّه، يلاحظ أنّ الحيرة والارتباك هما سمة التفاعلات والنقاشات داخل الإدارة الأميركيَّة حول أفضل سبل التعامل مع "بيونغ يونغ"، فليس معروفاً على وجه الدقة ماذا يريد "كيم أون" نظرياً وواقعياً، حتى بلغ الأمر مع كوريا الشماليَّة اعتماد نحو مقولة (نظريّة كلّ شيء). ويمكن القول: إنّ هدف تحقيق كلّ شيء، هو بقاء الدولة والنظام، والاعتراف بالدولة النوويّة الجديدة، ورفع العقوبات، وتوحيد الكوريتين تحت زعامة شماليَّة، وتراجع التهديد الأميركي. وهذا قد يكون هدفاً استراتيجياً طويل المدى جداً، فكوريا الشماليَّة امتلكت السّلاح النووي على مدى ثلاثين عام تقريباً.

يشير "ترامب" إلى انتهاء استراتيجيَّة الصّبر الأميركيَّة، وهو ما قد تكون "بيونغ يونغ" تواجهه باستراتيجيَّة الصبر الطويل المدى، والمخططة جيداً، لا سيما أنّ "كيم أون" يدرك أنّ بلاده لم تتعرّض لهجوم أميركي منذ خروجها من معاهدة منع الانتشار النووي أيام الرئيس "بيل كلينتون"، ولم تستطع إدارة كلٌّ من الرئيسين "بوش" و"أوباما" أن تُثني "بيونغ يونغ" عن مخطّطاتها، وأن "ترامب" راحل عن السّلطة خلال سنوات محدّدة، بينما عائلة "كيم" باقية بالحكم من جيل إلى آخر[١٦].

بناءً عليه، يمكن القول: إنّ التخطيط الكوري الشمالي قد يعتمد في المستقبل على احتمالات تراجع الهيمنة الأميركيَّة، وتشكيل محاور مواجهة جديدة في آسيا، بحيث تضمن لها موقع نفوذ وقوة بالتعاون مع خصوم أميركا في المنطقة، وهي تأمل أنّ تقترب شيئاً فشيئاً، وبمرور الزمن من إمكانيّة الاتحاد مع كوريا الجنوبيَّة فيدرالياً، وحتى التوحّد معها في دولة نوويّة واحدة. وعليه هذه العوامل كلها دفعت كوريا الشماليَّة لامتلاك السّلاح النووي من أجل فرض هيمنتها على داخل شبه الجزيرة الكورية بشكل خاص، وخارجها بشكل عام، من خلال السيطرة على مقدرات الدولة ومواردها وتسخيرها لإبراز قوّة كوريا الشماليَّة، لا سيّما أنّ تجنيد الاقتصاد وحرمان الشعب قد ألقيا بظلالهما على تقويّة الماكنة العسكريّة بكل مفاصلها، الأمر الذي جعل من كوريا الشماليَّة قوّة لا يُستهان بها في السّاحة الدوليَّة؛ بل ويمكن لتهديداتها أنّ تتحوّل إلى واقع وبشكل غير متوقّع، وهذا ما كان

أحد دوافع القمة التي تابعها العالم أجمع حين انعقدت في (١٢) حزيران/يونيو عام (٢٠١٨) في سنغافورة بين الرئيسين "ترامب" و"كيم أون"؛ إذ اعتبر بعض المحللين أنّ هذه القمة قد جنبت العالم كارثة نوويّة.

المبحث الثاني: المتغيّرات المؤثّرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة في ظل البرنامج النووي الكوري الشمالي:

يُعد البرنامج النووي الكوري الشمالي واحداً من المتغيّرات المؤثّرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة بشكل خاص، وعلى السّاحة الدوليَّة بشكل عام؛ حيث حصلت كوريا الشماليَّة على الأسلحة النوويّة نتيجة للصراع الذي اتخذ الطابع الدموي في أحيان كثيرة مع الشطر الجنوبي، المدعوم أميركياً، وذلك بهدف حمايّة الوطن وسيادته من التهديدات الأميركيَّة النوويّة، وهكذا، إنّ ترسانة "بيونغ يونغ" النوويّة التي شكلت قوة ردع في شبه الجزيرة الكورية، هي التي أجبرت الولايات المتحدة الأميركيَّة وبقية الدول الأطراف على العودة إلى التفاوض مع كوريا الشماليَّة لإقناعها بالتراجع عن دخولها النادي النووي، لا سيما أنّها باتت تستطيع تصدير التكنولوجيا النوويّة إلى الدول الأخرى لجلب النقود، كما إنها قادرة على بناء روابط قويّة مع أقطاب تمتلك مثل برنامجها، ومن ثم، تباين الإدراك الأميركي – الصيني حيال هذا الوضع في الكثير من القضايا المؤثّرة على الطرفين. بناءً على ما تقدم تبرز أمامنا مجموعة من الأسئلة مثل: ما هو حجم الإدراك الأميركي – الصيني للبرنامج النووي الكوري الشمالي؟ وما هو تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة ؟ هذا ما سوف نتناوله من خلال مطلبين اثنين هما:

المطلب الأوَّل: الإدراك الأميركي – الصيني للبرنامج النووي الكوري الشمالي:

لا شك في أنّ هناك عدداً من العوامل الخاصّة بهيكلية صنع القرار ومواقف صناع القرار، التي تؤثّر على خيارات السياسة الخارجيّة، إلا إنّه من المؤكّد أنّ هذه الخيارات تُبنى انطلاقاً من إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجيّة؛ إذ لا تتحدّد خيارات السياسة الخارجيّة

بناءً على قوّة الدولة، وأوضاعها السياسيّة والاقتصاديّة، أو نسقها العقدي الوطني، وإنّما تُحدّد على اساس تصوّر صانعي قرارات السياسة الخارجيّة لهذه العوامل المختلفة، وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجيّة، ومن ثم، يتأثر إدراك صانعي القرارات للأحداث الدوليَّة بتصوّراتهم للعالم الخارجي، ثم تتطوّر هذه التصوّرات مدة طويلة من الزمن، متأثّرة بخبرات صانع القرار والعقائد العامة والتقاليد السّائدة في المجتمع[١٧]. وعليه، سوف نتناول الإدراك الأميركي والإدراك الصيني للبرنامج النووي الكوري الشمالي من خلال ما يلي:

اولاً: الإدراك الأميركي للبرنامج النووي الكوري الشمالي:

إنّ الإدارات الأميركيَّة المتعاقبة كلّها، كانت بعد تطوّر البرنامج النووي الكوري الشمالي تحاول حلّ هذا الموضوع بالقوة والعنف، لا سيما، أنهم يعتبرون أنّ الحرب هي جزء ضروري من التاريخ البشري وفي هذا السياق تحاول الولايات المتحدة الأميركيَّة احتواء البرنامج النووي الكوري الشمالي، من خلال إبقاء الدول المجاورة له أطرافاً رئيسة في إدارة الأزمة، ومن ثم، فإنّ العلاقة هنا بين هذه الأطراف والأزمة الكورية تكون طرديّة، أيّ كلّما زاد خوفهم من البرنامج الكوري الشمالي، زاد تمسّكهم بالولايات المتحدة الأميركيَّة لردعه، في حين تدرك الولايات المتحدة أنّ امتلاك كل طرف أدوات قوة حقيقية تتيح له التأثير في سلوك الطرف الآخر بشكل فعّال مع إدراك كلّ طرف بذلك، فكوريا الشماليَّة تمتلك أداة تأثير لا شك في فعاليتها، لا سيما في ضوء قدراتها النوويّة، وكذلك تملك الولايات المتحدة قدرة مزدوجة على إيذاء كوريا الشماليَّة، وعلى مكافأتها في الوقت نفسه[١٨].

وبالتزامن مع سلوكها هذا أنشأت الولايات المتحدة الأميركيَّة مشروع الدرع الصاروخي، الذي يؤكّد وجوب حصر القوة بها، واستخدامها من جانبها فقط، وهو ما يخلّ بالاستراتيجيَّة الدوليَّة في ظل القوى الصّاعدة الرافضة لهذا النهج من العلاقات الدوليَّة، ويزيد إصرار كوريا الشماليَّة على المضي قدماً في تدعيم برنامجها النووي، من أجل تخفيف الضغط عليها، وخلق نوع من التوازن في شبه الجزيرة الكورية، ومن ثم إنهاء العزلة الدوليَّة

المفروضة عليها، من أكثر دولة، في حين ترى الولايات المتحدة الأميركيَّة أنّ أيّ قوة دوليَّة صاعدة يمكن أنّ تعرقل سياسة الهيمنة الأميركيَّة إذا استمرت في عدم الانصياع لتوجهاتها، لا سيما إذا كانت عدواً، ويساهم في انتشار الأسلحة النوويّة.

هذا كلّه أدّى إلى دخول الولايات المتحدة الأميركيَّة في علاقتها مع كوريا الشماليَّة في مرحلة صعبة من الصراع عقب وصول الرئيس "ترامب" إلى الحكم، والذي أكد في (٢) كانون الثاني/ يناير عام (٢٠١٧)، على "أنّ كوريا الشماليَّة لن تكون أبداً قادرة على تطوير سلاح ذري قادر على بلوغ الأراضي الأميركيَّة"، وعلى إثر حرب كلاميّة بين كلٍّ من الرئيس الأميركي والرئيس الكوري الشمالي، وكردٍّ سريع على الرئيس الأميركي، أطلقت كوريا الشماليَّة صاروخين عابرين للقارات في نفس العام[١٩]، وأكد الرئيس الكوري الشمالي أنّ كلّ الأراضي الأميركيَّة باتت في مرمى صواريخه؛ ثم أطلقت كوريا الشماليَّة أيضاً صاروخاً "باليستياً" عبر أجواء اليابان، ما دفع الولايات المتحدة لتؤكّد أنّ التفاوض مع كوريا الشماليَّة ليس حلاً، وعندما أُجريت تجربة نوويّة سادسة، "قنبلة هيدروجينية"، أرسلت الإدارة الأميركيَّة قاذفات إلى قرب السواحل الكورية الشماليَّة في (٢٣) أيلول/سبتمبر عام (٢٠١٧)، لردع أيّ تجربة نوويّة في المحيط الهادي[٢٠]. لكن سرعان ما تراجعت الولايات المتحدة الأميركيَّة عن فكرة ضرب كوريا الشماليَّة، وبذلك خفّت حدّة التوتر بين البلدين، وتمت التهدئة بينهما؛ حيث كانت الولايات المتحدة أكثر عقلانيّة من كوريا الشماليَّة، لأنّ توجيه أيّ ضربة عسكريّة مباشرة إلى كوريا الشماليَّة، سيكون من شأنها أنّ تحدث تغييراً كبيراً في توازن القوى في العالم، لا سيما وأنّ حلفاء كوريا الشماليَّة لاعبون أساسيون في السّاحة الدوليَّة، وقد تؤدي أيّ ضربة إلى صراعات مع قوى كبرى، وهذا ما وصفت به مجلة "فورين بوليسي" الأميركيَّة الوضع عندما، أوضحت قائلة: "هناك توازن حقيقي تم خلقه في المنطقة، حيث يتم تقاسم وتوزيع النفوذ ما بين الصين وأميركا وروسيا". أما وزير الخارجيّة الأميركي السابق "ريكس تيلرسون" فقد صرح قائلاً: "إنّ الولايات المتحدة لا تمانع إقامة حوار مع كوريا الشماليَّة، إذا أوقفت تجارب إطلاق

الصواريخ"، كما أعلن الرئيس الأميركي أنّه يتمنّى نجاح الجهد الدبلوماسي مع كوريا الشماليَّة، وأكّد أنّ الولايات المتحدة الأميركيَّة لا تسعى إلى تغيير النظام في كوريا الشماليَّة، وإنما تسعى نحو التوصل إلى حل دبلوماسي، يضمن نزع الأسلحة النوويّة من شبه الجزيرة الكوريّة[٢١].

وفي إطار هذا التوجّه شهدت العاصمة الفيتنامية (هانواي) في (٢٧) فبراير/شباط عام (٢٠١٩)، لقاء قمة جمع الرئيس الأميركي والرئيس الكوري الشمالي للتباحث حول مستقبل عمليّة السّلام بين البلدين، وقد وصف وزير الخارجيّة الأميركي "مايك بومبيو" عقب وصوله إلى (هانواى)، تلك القمة على صفحته على "تويتر" بأنّها فرصة مهمّة للبناء على نتائج الاجتماع الأوَّل الذي استضافته سنغافورة، والتي تناولت قضايا نزع السّلاح النووي، وإمكانية تحسين العلاقات بين الدولتين، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار. وخلالها وقع "ترامب" و"كيم جونغ" على وثيقة مشتركة شاملة. تتعهد الولايات المتحدة الأميركيّة – بموجبها – بتوفير ضمانات أمنيّة لكوريا الشماليَّة وبالتعاون في إحلال السلام والرخاء في شبه الجزيرة الكوريّة. في حين أكّد "كيم جونغ" التزامه بنزع كامل للأسلحة النوويّة في كوريا الشماليّة، كما اتفق الطرفان في تلك القمة على (طي صفحة الماضي)".

وفي حين أنّ الناطق باسم البيت الأبيض "سارة ساندرز" كان قد صرّحت قبل أيام من القمة التي عقدت في سنغافورة أنّه لا يوجد حتى الآن أيّ تفاهم مشترك مع الجانب الكوري الشمالي حول "ما هو نزع السّلاح النووي"، أعلن "كيم" عن رغبته في إخلاء شبه الجزيرة الكوريّة بشكل كامل من الأسلحة النوويّة وأضاف: لكن لم تكن هناك التزامات ملموسة حتى تستعد كوريا الشماليَّة لنزع أسلحتها النوويّة وترسانة الصواريخ. وذلك رداً على إعلان الرئيس الأميركي "ترامب" بأنّه في مقابل نزع السّلاح سوف يتعاون البلدان لتحقيق التنمية الاقتصاديّة للبلد الفقير الذي يعاني من عقوبات شديدة بسبب أنشطته الصاروخيَّة. لكّن "ترامب" قبل مغادرته واشنطن، صرح أمام الإدارة الأميركيَّة بأنّه لا يعوّل كثيراً على

القمة مع "كيم"، على الرغم من تشديده على العلاقة الجيدة التي أنشأها مع كوريا الشماليَّة[٢٢].

نلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ استراتيجيَّة "ترامب" تقوم تجاه المفاوضات مع "كيم" على ضرورة وقف تجارب الصواريخ والأسلحة النوويّة، تمهيداً لإخلاء المنطقة بأكملها من الأنشطة النوويّة؛ قبل تقديم أي التزامات؛ حيث أعلن "ترامب" عبر "تويتر" بأنّ الولايات المتحدة لم تقدّم تنازلات إلى كوريا الشماليَّة حتى الآن، كما لا تزال العقوبات ضدّ كوريا الشماليَّة سارية المفعول.

ثانياً: الإدراك الصيني للبرنامج النووي الكوري الشمالي:

دأبت الإدارة الصينيَّة بعد تطوّر البرنامج النووي الكوري الشمالي على محاولة حلّ هذه الأزمة بالطرق السلميَّة إذ دعمت المباحثات السداسيّة بين الولايات المتحدة وكوريا الشماليَّة منذ عام (٢٠٠٣)، كما بحث الرئيس الصيني السّابق "جاينغ زيمين" عند لقائه وزير خارجيّة فرنسا "دومينيك دوفيليان" عام (٢٠٠٣) تسويّة الأزمة الكوريّة سلمياً، واتفقا على ضرورة الحوار بين الجانب الأميركي والجانب الكوري الشمالي، وأعربا آنذاك عن رغبتها في جعل منطقة شبه الجزيرة الكوريّة خاليّة من الأسلحة النوويّة، وطالبا بضرورة الانصياع لقرارات الشرعيّة واحترام الالتزامات والتعهدات الدوليَّة. كما عارضت الصين أيّة عقوبات ضدّ كوريا الشماليَّة، وجاءت أغلب التصريحات الصينيَّة داعمة للموقف الكوري الشمالي، على الرغم من اعتراضها ظاهرياً على التجارب الكوريّة، لا سيما بعد تجربة كوريا الشماليَّة إطلاق صاروخها عام (٢٠٠٦)، إذ قال الناطق الرسمي لوزارة الخارجيّة الصينيَّة آنذاك "لوجيان جاوو"، إنّ بلاده لن تتخلّى عن التعاون مع كوريا الشماليَّة في كثير من المجالات وأكدت الصين موقفها هذا بأنّها لن تتخلى عن الشعب الكوري الشمالي الصديق[٢٣].

هذا، وتلعب الصين دوراً مهماً في هذه الأزمة، بحكم علاقتها مع كوريا الشماليَّة، ذات النظام المشابه لنظامها في الحكم ونظراً لعلاقتها الاقتصاديّة بالدول المتصارعة معها، ومن ثم،

إنّ دور الصين في إقناع كوريا الشماليَّة بوقف برنامجها النووي ولجوئها إلى الحلّ السلمي، يجدي نفعاً بين الحين والآخر، بل إنّها كانت أحد أكثر الأعضاء تأثيراً على كوريا الشماليَّة طوال تلك الفترة، وإنّ كان البعض يعتبر أنّ الصين كانت تضغط على كوريا، كي تبدو أنّها متوازنة في تعاملها مع الأزمة، إذ إنّها كانت ترفض دائماً العقوبات على كوريا الشماليَّة كحليف مهم لا يمكن التخلّي عنه في منطقة يغلب عليها النفوذ الأميركي بجدارة؛ فهي تمثل الامتداد الطبيعي لنفوذها[٢٤] ، لا سيّما وأنّ الجغرافيّة السياسيّة تلعب دوراً مهماً في هذه القضيّة، لأنّ أيّ تصعيد عسكري على كوريا الشماليَّة يعني في الإدراك الصيني أنّه سيشملها حتماً. كما إنّ نزوح الآلاف من اللاجئين من كوريا الشماليَّة إلى الصين سيولّد مشاكل اجتماعيّة لها، وكذلك إنّ انهيار كوريا الشماليَّة سيقابله تمدّد أميركي في شبه الجزيرة الكوريّة، ما يعني فقدان الصين لمجالها الشيوعي الحيوي خارج حدودها.

غير أنّه يجب أنّ لا يغيب عن التصور أنّ البرنامج النووي الكوري الشمالي يزعج الصين في الوقت نفسه، ويعكر صفوة العلاقات بينهما، ذلك أنّ الصين، وعلى الرغم من تأييدها لكوريا الشماليَّة، لا ترغب أنّ تكون حليفتها على نفس الدرجة من القوة التي لا بد أنّ تولّد طموحاً لدى الدول الإقليميّة (اليابان، كوريا الجنوبيَّة) لامتلاك القوّة نفسها، لا سيما وأنهما تمتلكان المؤهّلات والقدرات لإنتاجها في وقت سريع، تجدر الإشارة هنا إلى أنّه على أثر إطلاق كوريا الشماليَّة للصواريخ التي أزعجت الجانب الأميركي، وترقب العالم للتصريحات الناريّة من الجانبين، أخذت الصّين بادئ الأمر موقف الحياد مما حدث، ثم صرّحت بعد فترة بضرورة أنّ يفهم الأطراف جميعهم "أنّه عندما تهدّد تصرفاتهم المصالح الصينيَّة، فإنّ رد فعل الصين سوف يكون قاسياً"؛ كذلك أوضحت القيادة الصينيَّة أنّه في حال تهديد كوريا الشماليَّة من قبل الولايات المتحدة الأميركيَّة بإسقاط نظامها القائم، فإنّ الصّين سوف تفعل كلّ شيء لمنع ذلك، لا سيما وأنّها دافعت عنها منذ بداية انقسامها. وهكذا حاولت الصّين إعادة الولايات المتحدة الأميركيَّة إلى رشدها، وتذكيرها بأنّ عدم التروّي في التلاعب بالسّلاح النووي له أخطار غير محسوبة النتائج[٢٥]، ثم أصدرت وزارة

الخارجيّة الصينيَّة بعد قمّة الكوريتين بياناً قالت فيه: إنّ بكين قد "رحّبت بنتائج المحادثات، وإنّها مستعدّة لمواصلة لعب دورها الإيجابي في هذا الصدد". وإذا كان يبدو أنّ الصين ادركت أنّ تحسين العلاقات بين كوريا الشماليَّة والولايات المتحدة الأميركيَّة خلال قمّة "سنغافورة"، قد يغيّر بشكل كبير بنية السلطة في المنطقة، وأعربت عن أنّ البرنامج النووي لكوريا الشماليَّة هو أمر يستدعي توصّل الولايات المتحدة وكوريا الشماليَّة إلى اتفاق بينهما[٢٦]، لكّن الحقيقة هي أنّ الصين تراوغ للوصول إلى هدفها؛ من جانب آخر، اتهم الرئيس الأميركي "ترامب" الصّين بعرقلة جهود الولايات المتحدة الأميركيَّة مع كوريا الشماليَّة، وقال أنّه: "لا يرى داعياً لاستئناف المناورات العسكريّة مع كوريا الجنوبيَّة، التي أغضبت كوريا الشماليَّة"، في حين اتهمت الصّين الإدارة الأميركيَّة "بتحميل الآخرين المسؤولية" في تردي علاقاتها مع كوريا الشماليَّة[٢٧].

يتضح مما تقدّم أنّ الصين كانت تحاول الحفاظ على سيادة كوريا الشماليَّة وقوّتها، بهدف معادلة الوجود العسكري الأميركي في كوريا الجنوبيَّة، إلا أنّ هذا يشكّل صلب التحدي في هذه القضيّة، لأنّ رغبة الإدارات الأميركيَّة في المحافظة على صورتها كقوّة مهيمنة على السّاحة العالميَّة، وتعميق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع كوريا الجنوبيَّة، لا بدّ أنّ يكون من خلال لفت نظر كوريا الجنوبيَّة إلى وجود عدو خطير ككوريا الشماليَّة وبعدها الصين، ويسوّغ الأميركيون وجودهم العسكري المكثف في منطقة شرق آسيا، بأنّه يلفت نظر قادة الصّين إلى أنهم لن يكونوا آمنين، إذا ما استمرّت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم.

المطلب الثاني: تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة:

تميّزت العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة بدرجة كبيرة من التغيّر، فهي تتجه تارة إلى درجة متقدّمة من الصّراع في بعض النواحي، وتتجه تارة أخرى إلى درجة متوسّطة من التعاون في بعض النواحي الأخرى، وقد يحدث هذا التغيّر في القضيّة نفسها بتغيّر الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات، عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح

المختلفة لدولته في علاقتها بالدولة الأخرى، وبين عمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وبين طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها العلاقات بينهما، وهو ما ألقى بظله الثقيل على تأثير البرنامج النووي الكوري الشمالي في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال عدة قضايا كما يلي:

أولاً: القضايا السياسيّة والأمنيّة:

تعدُّ قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي مدخلاً مؤثّراً في سياسة الولايات المتحدة الأميركيَّة حيال المنطقة، نظراً لتأثير هذه القضيّة على الأمن القومي لها ولحلفائها، ولهذا فإنها تستخدم التلويح باستعمال القوّة، وفي الوقت نفسه تعمل بواسطة الدبلوماسيَّة الاحتوائية، والتأكيد على الحوار.

وهكذا، يبقى البرنامج النووي الكوري الشمالي في الوقت نفسه، أحد أبرز الهواجس التي تلقي بظلالها على سياسات الولايات المتحدة الأميركيَّة وسياسات الصّين معاً حيال شبه الجزيرة الكوريّة، ومن ثم، إنّ هذا البرنامج مدخل مهم لسياسة كلٍّ من الصين والولايات المتحدة الأميركيَّة، وتحقيق أهدافهما في هذه المنطقة، وكان من الطبيعي أنّ تستغل الصين أوقات التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشماليَّة، بتعزيز علاقاتها مع كوريا الشماليَّة، وبذلك ضمنت لنفسها دوراً في أيّ تسوية في واقع شبه الجزيرة الكورية[٢٨]. كذلك ترجع أسباب الاهتمام الصيني بهذه المنطقة إلى الجانب الأيديولوجي، فضلاً عن الترابط الجغرافي بينهما؛ إذ تجاور كوريا الشماليَّة الصين بحدود يبلغ طولها (١,٤١٦) كيلو متر، أما كوريا الجنوبيَّة فتشارك الصين بحدود يبلغ طولها (٢٨٣) كيلومتراً، وهذا ما يعطي مبرراً للصين كي تتوجس حذراً من أنّ تتسرّب المواد النوويّة في كوريا الشماليَّة إلى جماعات متطرّفة تهدّد أمنها القومي، كما إنّ أيّ نزاع محتمل ستكون له انعكاسات عدة عليها، لعل أبرزها انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وزيادة الانتشار العسكري الأميركي بالقرب من الحدود الصينيَّة، والتي هي موجودة فعلاً في كوريا الجنوبيَّة، هذا فضلاً عن المشاكل

الإثنية التي سوف تتعرّض لها الصين في حال تلقت العديد من المهاجرين الكوريين الشماليين[٢٩].

والواقع هو أنّ الولايات المتحدة الأميركيَّة لن تتخلى عن استراتيجيتها حيال الصين[٣٠]، ذلك لأنّها ترى فيها العدو الأوحد في منطقة آسيا والمحيط الهندي، الذي يستطيع منافستها لا سيما مع صعودها الملحوظ في شتى المجالات وقدرتها زعزعة الوجود الأميركي برمته داخل تلك المنطقة، وذلك على الرغم من استمرار التعاون بين البلدين بشأن مجموعة واسعة من القضايا منها أنّ الصين تمتلك قدرة للضغط على كوريا الشماليَّة لاتخاذ مواقف معتدلة. كما إنّ للصين أهميّة متنامية على الصعيد الدولي لا سيما في ما يتعلّق بالدور العالمي الذي أهلتها له القوة الاقتصاديّة الجديدة، غير أنّ البرنامج النووي الكوري الشمالي أصبح العقدة غير المحلولة التي تُحدث تعارضاً في المصالح بين الولايات المتحدة الأميركيَّة والصين، ومن ثم، من المرجح أنّ يُعيق بناء الثقة المتبادلة بين الدولتين، وإنّ كان ليس هناك مصلحة للصين في الوصول إلى نزاع مسلح مع الولايات المتحدة، ذلك أنّ التكاليف الطويلة الأجل المترتّبة على تفاقم المواجهة الأمنيّة مع الولايات المتحدة مكلفة للغاية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ الصين تحاول اتباع سياسة متوازنة، فهي في الوقت الذي تدعم فيه كوريا الشماليَّة وتعمل على تعميق علاقاتها مع كوريا الجنوبيَّة، إذ تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل واضح، لأن الصين تعتبر أنّ الوقت قد حان لكي تعمل على إعادة التوازن بين مصالحها الجيوستراتيجيَّة التقليديّة ودورها كزعيمة عالميَّة ما يستلزم انتهاج سياسة صينية تقوم على المشاركة المنضبطة بشأن كوريا الشماليَّة.

ويبدو أنّ سياسة "ترامب" حيال البرنامج النووي الكوري الشمالي تعتمد خطتين ألف وباء، أولاهما، تتمثل بسياسة احتوائيّة، ويتضح ذلك من خلال لقاء القمّة في سنغافورة، عندما اتفق الجانبان على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النوويّة، على أنّ تقدم الولايات المتحدة بالمقابل ضمانات أمنيّة لنظام الحكم في كوريا الشماليَّة، وايقاف المناورات العسكريّة مع كوريا الجنوبيَّة في حال التزمت كوريا الشماليَّة بالاتفاق[٣١].

أما الثانية فتتمثل بالتهديد بالقوة، إذ عمدت الولايات المتحدة الأميركيَّة إلى تعزيز تحالفاتها العسكريّة مع عدد من الدول في شرق آسيا كاليابان، وكوريا الجنوبيَّة، وأستراليا، فضلاً عن العمل على الحدّ من قدرة الصّين من خلال إبرام الاتفاقيّات الدفاعيّة مع اليابان، أضف إلى ذلك قيام الولايات المتحدة الأميركيَّة بإجراء مناورات بحريّة كبرى بمشاركة دول الإقليم الصيني، وقد كان من أهمها التدريبات العسكريّة الأميركيَّة في "منغوليا" على الحدود الشماليَّة للصين في عهد إدارة الرئيس "أوباما"، والتي تُعتبر تحدياً مباشراً للصين في محيطها الإقليمي، لا سيما أنّ الولايات المتحدة تحتفظ حالياً خلال إدارة "ترامب" بالعديد من السفن الحربيّة بشكل ثابت غرب المحيط الهادئ، فيما تتمركز حاملة الطائرات "جورج بوش" في اليابان، هذا فضلاً عن محاولة "واشنطن" إعادة توزيع (٦٠%) من قواتها البحريّة في المنطقة، والاتفاق على وجود (٢٥٠٠) عنصر من قوات الماريتز الأميركيَّة في أستراليا، ونشر (٤) سفن قتالية في سنغافورة[٣٢].

نلاحظ من خلال ما تقدم أنّ منطقة آسيا تُعتبر من المناطق ذات الأهميّة الحيويّة للولايات المتحدة الأميركيَّة، وتزداد أهميتها مع تنامي المدّ الصيني في تلك المنطقة، سياسياً وأمنياً وعسكرياً. وعلى أيّة حال، يمكن القول بأنّ الهدف الرئيس للاستراتيجيَّة الأميركيَّة في آسيا هو تطويق الصين من خلال تواجد القوات الأميركيَّة في مناطق العمق الاستراتيجي للصين، وتطويقها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، من خلال ما يُعرف باسم "استراتيجيَّة احتواء الصين"، والتي بدورها تزيد الخناق على كوريا الشماليَّة، ذلك أنّ قطع الإمدادات عنها سوف يجعلها متهالكة، وتستسلم وترضخ للواقع الذي يزيد عزلتها عن العالم الخارجي ورداً على محاولات الحصار الأميركي للصين، أخذت الصين تسعى وبقوة نحو الدخول إلى الشرق الأوسط، من خلال طريق الحرير، الذي يعدّ رابطاً سياسياً وتجارياً بين الحضارة الصينيَّة، والحضارات الأخرى المختلفة.

ثانياً: القضايا الاقتصاديّة:

يُعتبر البرنامج النووي الكوري الشمالي من القضايا المؤثّرة في طبيعة العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، فالصين قلقة من احتمالات تداعيات هذه القضيّة، لأنّ نموها الاقتصادي مرهون باستقرار المنطقة وسلامتها، حتى إن انتشار الأسلحة النوويّة، وإنّ كانت مملوكة من بلد جار صديق لها، يتعارض مع تطلعاتها على المدى البعيد، لما يحمل في طياته من إمكانية نشوب صراعات تهدد الاستقرار في المنطقة، من جهة، وإمكانية أنّ يخلق توجهات توسعية لدى قادة كوريا الشماليَّة من جهة ثانية، وبذلك ترى الصين في مضي كوريا الشماليَّة قدماً في برنامجها النووي ما يعقد الوضع في المنطقة، لا سيما في الجانب الاقتصادي، وكذلك يصعّد التوتر بين الولايات المتحدة الأميركيَّة وكوريا الشماليَّة، ويزيد من احتمالات الصراع، ومن ثم سيكون تأثيره بالغاً على الصين وسيحدّ من نفوذها، لا سيما في مشكلتها الرئيسة "تايوان"، ولذلك تتحرّك الدبلوماسيَّة الصينيَّة بحذر من أجل تحقيق مكاسب في هذه القضية لدى الولايات المتحدة الأميركيَّة، مقابل ممارسة ثقلها في قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي[٣٣].

وإذا كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركيَّة والصّين قد اتجهت نحو الشراكة في عهد الرئيس "أوباما" في زيارته الأوَّلى عام (٢٠٠٩)؛ حيث أشار البيان المشترك إلى "المصالح الأساسيّة للبلدين"، ما طمأن الصين على مطالبها السيادية، لكن هذه العلاقات سرعان ما اكتنفها الغموض، لا سيما بعد سياسة "أوباما" التحول حيال آسيا، وقد زاد من هذا الغموض تخوف كلا الجانبين من انقلاب موازين القوى لمصلحة الآخر، وكذلك اختلاف نظامي الحكم في البلدين. وقد وصل الأمر في السنوات الأخيرة إلى أنّ بدأت مراكز القرار الأميركي تنظر إلى الصين بأنّها "المنافس الاستراتيجي"، الذي يستخدم وسائل مختلفة لتعزيز نفوذه وخدمة مصالحها[٣٤]، وظهر ذلك التوصيف مع مجيء الرئيس "ترامب"، الذي كانت الصين المحطة الرئيسة في زيارته الآسيوية، في عام (٢٠١٧)، لما حملته من ملفات عديدة، منها التجارة، والبرنامج النووي الكوري الشمالي.

ولا يخفى أنّ المسألة لا تتعلّق أساساً بالتجارة والاستثمارات، وإنّما بالسعي الأميركي لاحتواء الصين من خلال عرض القوة في بحر الصين الجنوبي، ومحاولة عرقلة المركز الصيني في سلسلة الإمداد التجاري العالمي، وتشجيع الشركات المتعدّدة الجنسّيات على تقليص أعمالها ومشاريعها في الصين، لكن، وعلى الرغم من المخاوف الأميركيَّة أمام صعود الصين، وما يحمله ذلك من تنافس مع النفوذ الأميركي في آسيا خاصة، يبدو أنّ الادارة الأميركيَّة تدرك حاجتها إلى الصّين لكبح جماح كوريا الشماليَّة، نظراً إلى أنّ الأخيرة تعتمد بنسبة (٩٠%) من اقتصادها على الصّين[٣٥].

غير أنّ التشابك الواسع للاقتصاديين عبر التجارة والاستثمار، يعمل على كبح النزاع بين البلدين؛ بل ويمكن القول بأنّ ثمة علاقة تكامل بين التصميم الأميركي والتصنيع الصيني، هذا فضلاً عن الاستهلاك الأميركي والعالمي، إذ يجد المستهلكون الأميركيون أنّهم يتمتّعون بوفرة كبيرة في ظل السّلع الصينيَّة ذات الثمن الزهيد. أما العائدات الصينيَّة فيعاد توظيف جزء كبير منها في الولايات المتحدة من خلال عمليات الشراء، وهنا نلاحظ أنّ الجانبين يعيشان تبعيّة متبادلة إلى حدٍّ ما، على الرغم من انخراطهما في المنافسة، ولذلك التقى الرئيسان الأميركي والصيني على هامش "قمة العشرين" في عام (٢٠١٩)، واتفقا على هدنة بشأن الحرب التجاريّة الناشئة بينهما لمدة ثلاثة أشهر، تمهيداً لإجراء مفاوضات تجارية بينهما لوضع حد لهذه الحرب بالفعل، وقد أجريت هذه المفاوضات التي اختتمت بين الجانبين في بكين عام (٢٠١٩)، وقد طالب خلالها المفاوضون الأميركيون نظراءهم الصينيين بإصلاحات هيكليّة، تضمن الالتزام بتعهداتهم بعدم سرقة أسرار التكنولوجيا الأميركيَّة، والعمل على التوازن النسبي في الميزان التجاري[٣٦].

من جانب آخر، دعا الرئيس الصيني نظيره الرئيس الأميركي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على كوريا الشماليَّة، لما أظهرته كوريا الشماليَّة من حسن نيّة في تعاملها مع الجميع، فضلاً عن حسن سلوكها آنذاك بإيقافها التجارب النوويّة[٣٧]. وجرى الاتفاق بين الجانبين الأميركي والصيني كذلك على السماح للتقنية الصينيَّة (الهواتف النقالة) بالعودة إلى

الأسواق الأميركيَّة بعد توقف لمدّة محدّدة، كما إنّه وبطلب من الشركات الأميركيَّة للتكنولوجيات عاليّة الدقة تم السماح لشركة "هواوي" الصينيَّة بشراء منتجات من الصين لن تؤثر على الأمن القومي الأميركي، الأمر الذي أدّى إلى اتفاق الصين مع الولايات المتحدة الأميركيَّة على شراء كميات كبيرة من المنتجات الزراعيّة المتنوعة[٣٨].

يتضح مما تقدمّ أنّ العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة في القضايا الاقتصاديّة ظلت تراوح بين شد وجذب وحسب مصالح كلُ طرف من الأطراف، ومن ثم نلاحظ أنّ البرنامج النووي الكوري الشمالي ذا تأثير كبير على العلاقات بين الجانبين، ما يعزِّز من فرضية أنّ تجابه الصين تحديات أكثر تعقيداً مع الولايات المتحدة الأميركيَّة، إذا ما استمر الوضع الراهن، وإذا نجحت كوريا الشماليَّة في الإبقاء على قدرتها النوويّة أمام عجز الأطراف المعنيّة عن التعامل مع القضيّة على نحو ملائم، وهو ما ينذر باحتمال انتشار الأسلحة النوويّة في شرق آسيا والشرق الأوسط، وحينها ستواجه الصّين إمكانيّة انتشار الأسلحة النوويّة لدى جميع الدول الآسيويّة المحيطة بها، فضلاً عن وجود نظام كوري مسلّح نووياً تتعذّر السيطرة علية. ونرى أنّ الأزمة ستظل مستمرة ما دامت عائلة "كيم" مسيطرة على النظام في كوريا الشماليَّة، غير أنّه لا يمكن استبعاد انهيار النظام على المدى الطويل، وذلك بسبب كثرة العقوبات والأزمات التي تمرّ بها كوريا الشماليَّة، من فقر في العديد من الجوانب الصحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهذا على الرغم من تفوقها في المجال العسكري، لا سيما على نظيرتها كوريا الجنوبيَّة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للبرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، لا سيما من نشأته وتطوّره أنّ شبح الحرب ليس بعيداً عن شبه الجزيرة الكوريّة لا سيما أنّها تنقسم إلى كوريتين (شمالية وجنوبية). والمعروف أنّ اسم شبه الجزيرة الكورية يطلق على كلا الكوريتين، وقد كانت الحرب الكورية عام (١٩٥٠ – ١٩٥٣)، هي أوَّلى الصّدامات بين الجانبين بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية عام (١٩٤٥)، وقد كان للصين

دور في تلك الحرب التي ترسخت على إثرها عمليّة التقسيم في شبة الجزيرة الكورية. وما قد يزيد الطين بلّه أنّه بعد أن كانت القرارات العالميَّة منوطة بالولايات المتحدة الأميركيَّة والاتحاد السوفيتي، انفردت أميركا بالهيمنة على محددات النظام العالمي، هذا، وكانت كوريا الشماليَّة قد استعانت بقدرات الاتحاد السوفيتي فلما تفكك الاتحاد السوفيتي اضطرّت كوريا الشماليَّة أنّ تعتمد على قدراتها الذاتية في تطوير برنامجها النووي لتأخذ مكانة إقليميّة وللحصول على البدائل في المساعدات الاقتصاديّة. ويمكن القول: إنّ انسحاب كوريا الشماليَّة من معاهدة حظر الانتشار النووي شكل نقطة التحول كبيرة في العلاقات الأميركيَّة – الكورية الشماليَّة، وتركت آثارها على علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأميركيَّة وما زال هذا التأثير يتفاعل حتى الوقت الحاضر وما زال ينعكس على قرارات صانعي القرار في كل من الولايات المتحدة والصين. ويمكن القول: إنّ نجاح كوريا الشماليَّة بتطوير قدراتها النوويّة بشكل متسارع، أدّى إلى فشل المظلّة الدفاعيّة الأميركيَّة الهادفة إلى تحجيم الطموحات العسكريّة والنوويّة لكوريا الشماليَّة.

وقد توصّلنا من خلال دراستنا للبرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، هي كما يلي:

أوَّلاً: الاستنتاجات:

١- يشكّل البرنامج النووي الكوري الشمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأميركيَّة خطراً أمنياً وعسكرياً، لا سيما أنّ كوريا الشماليَّة حققت مكانة لها على السّاحة العالميَّة، وأصبحت مؤثّرة، والسّبب يرجع إلى برنامجها النووي وتفوقها في المجال العسكري على نظيرتها كوريا الجنوبيَّة، وكذلك لقربها من روسيا الاتحاديَّة والصين ودعمها المستمر لها من أجل تطوير برنامجها النووي.

٢- تعمل الولايات المتحدة الأميركيَّة بقيادة "ترامب" على تكثيف الضغط على كوريا الشماليَّة لإضعافها، وانهيارها اقتصادياً وسياسياً، ما يؤدّي في النهاية – من وجهة نظر أميركا – إلى قيام وحدة كورية بقيادة كوريا الجنوبيَّة، الأمر الذي يعزز

نفوذها في المنطقة، ويحدّ من النفوذ الصيني المتزايد، كما يعزز أوراقها في التفاوض مع الصين حول الكثير من القضايا.

٣- يعتبر البرنامج النووي الكوري الشمالي من القضايا الأكثر تعقيداً وأثراً على مستوى العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، صحيح أنّ الصين ترى أنّ البرنامج النووي الكوري الشمالي قليل الخطر على أمنها، وأنّها يمكن أن تتعايش مع كوريا الشماليَّة النوويّة، إلا أنّ تطور البرنامج سوف يصعد التوتّر بين الولايات المتحدة الأميركيَّة وكوريا الشماليَّة ويزيد من احتمالات النزاع بينهما.

٤- إنّ أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي ستبقى مستمرة ما دامت أسرة "كيم" مسيطرة على النظام في كوريا الشماليَّة، وكذلك في ظل السياسات المتبعة والمتعاقبة من قبل الولايات المتحدة الأميركيَّة، لا سيما سياسة "ترامب"، والعقوبات المفروضة على كوريا الشماليَّة التي قد تبقى لفترة طويلة.

٥- إنّ استمرار كوريا الشماليَّة في تطوير برنامجها النووي قد يؤدّي إلى إعطاء مجال واسع للعديد من الدول لامتلاك السّلاح النووي خشية استخدامه ضدّها.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على إيقاف البرنامج النووي الكوري الشمالي، وذلك من خلال التعاون الأميركي – الصيني، وكذلك إيقاف التهديد الأميركي، والاستفزاز القائم لشبه الجزيرة الكوريّة ورفع الحصار المفروض من الولايات المتحدة الأميركيَّة وحلفائها على كوريا الشماليَّة.

٢- إيجاد الفُرص لحلّ سياسي للبرنامج النووي الكوري الشمالي، من خلال عقد اجتماع دولي، يجمع الدول النوويّة، والعمل على تفعيل اتفاقية جديدة، تخص الانتشار النووي، من أجل منع أيّ خروقات، كما هو موجود في الوقت الراهن، والعمل على تخفيض السّلاح النووي تدريجياً، وإحلال السّلام في العالم، بحيث

يلتزم الجميع ببنود الاتفاق، ولذلك لا بدّ من فرض عقوبات مجديـــة وواجبـــت التطبيق على كل من يخالف الاتفاق.

٣- الابتعاد عن التهديد من قبل الولايات المتحدة الأميركيَّة حيال كوريا الشـــماليَّة، واللجوء إلى الدبلوماسيَّة والحوار السياسي، لأنّ التهديد لن يأتي بنتائج مرضـــية للطرفين.

٤- التكاتف ما بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحاديَّة والصين وكوريا الشماليَّة مـــن أجل حلّ القضايا الإقليميّة والدوليَّة العالقة، التي تهدد المجتمع الـــدولي، لا ســـيما انتشار الأسلحة النوويّة.

الهوامش

[1] أحمد عبد الله محمد سليم، تحديات الأزمة الكوريّة، مجلة كلية الآداب، العدد ١٢، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠١٨، ص٢٢٢، ٢٢٣.

[2] ريمون ماهر كامل، تطورات العلاقات بين شطري كوريا، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد ١٢٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨٨، ١٩٠.

[3] ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونج يانج وأبعاد جديدة للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد ١٣٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٢٥، ١٢٦.

[4] نيفين حليم مصطفى، السياسة الخارجيّة الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٤٩، ٤٥٢.

[5] علي العبد الله، كوريا الشماليَّة وأميركا: مسارات الأزمة وتداعيتها الإقليميّة والدوليَّة، مركز الجزيرة للدراسات، السعودية، ٢٠١٧، ص٢.

[6] **International crisis group :north korea, where next for the nuclear talks? Asia repot, no(87) seoul, (15) November, 2004, p6.**

[7] علي حسين باكير، النزاع الأميركي – الكوري الشمالي حول الملف النووي، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد ١٦٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ١٩٧، ٢٠٥.

[8] علي العبد الله، كوريا الشماليَّة وأميركا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليميّة والدوليَّة، مرجع سابق، ص٣، ٤.

[9] إبراهيم غالي، ماذا تريد كوريا الشماليَّة، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٣، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٧، ص٢١.

[10] آمال بنت أحمد بن صويلح، البرنامج النووي لكوريا الشماليَّة تحد كبير تواجهه الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريّة، مجلة العلوم السياسيّة، العدد ٥٢، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص٢، ٣.

[11] Sue Mi Terry, North Korea"s Strategic Goals and Policy Towards The United States and South Korea, International Journal of Korea Studies No: 2, International Council Korean studies, New Yourk,2013,pp.71-72.

[١٢] إبراهيم غالي، ماذا تريد كوريا الشماليَّة، مرجع سابق، ص٢٢؛ وكذلك ينظر: شانون ن. كايل وهانس م. كريستنسن، القدرات العسكريّة النوويّة الكورية الشماليَّة، التسلح ونزع السّلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٤١.

[١٣] آمال بنت أحمد بن صويلح، البرنامج النووي لكوريا الشماليَّة تحد كبير تواجهه الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريّة، مرجع سابق، ص٣.

[14] The Death Penalty in North Korea, in the Machinery of a Totalitarian Stste, International Federation For Human Rights "FIDH", France, 2014, p8.

[١٥] فريد غايرلي، اقتصاد كوريا الشماليَّة ينمو في زمن العقوبات، على الموقع الإلكتروني: https:Arabic.rt.com، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٨.

[١٦] إبراهيم غالي، ماذا تريد كوريا الشماليَّة، مرجع سابق، ص٢٢.

[١٧] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجيّة، ترجمة: محي بن أحمد ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٨٩، ص٣٤.

[١٨] تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشماليَّة بعد عام ٢٠٠١، مجلة كلية التربية الأساسيَّة للعلوم التربويَّة والإنسانيَّة، العدد ٣٨، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٨، ص٦٧٦.

[19] Joby Warrick, Ellen Nakashima and Anna Fifield, North korea now Making Missile-ready Nuclear weapons, U.S. Analysts say, The Washington Post, August 8, 2017, Accessed on 10/4/2020, at: http://wapo.st/2VR7QTE.

[20] Christian Shepherd and David Brunnstrom, Tillerson: U.S. Can Talk to North Korea if it Stops Missile Tests, Reuters, August 6, 2017, Accessed on 10/4/2020, at: http://reut.rs/2VBYLYB.

[21] Jim Mattis and Rex Tillerson, We are Holding Pyongyang to Account, The Wall Street Journal, August 13, 2017, Accessed on 11/4/2020, at: http://on.wsj.com/2VVILxn.

[٢٢] زينب مصطفى، هل تمثل قمة ترامب – كيم خارطة الطريق من أجل السلام؟، تقديرات موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز:http://www.acrseg.org/41126 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٥.

[٢٣] تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشماليَّة بعد عام ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٧١، ٦٧٢.

[٢٤] محمد فايز فرحات، الأزمة النوويّة الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات استراتيجيَّة، العدد ١٧١، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيَّة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠، ١١.

[٢٥] برافدا رو، الصين تعلن أنّها ستدافع عن كوريا الشماليَّة، على الموقع الإلكتروني: https://Arabic.rt.com/press/893973 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/١٧.

[٢٦] ليلى كو، هل ستُهمش الصين بعد المصالحة بين كوريا الشماليَّة والولايات المتحدة الأميركيَّة، على الموقع الإلكتروني: http://www.almayadeen.net/press/foreignpress/875228.٢٠٢٠/٤/١٧ ، تاريخ الزيارة

[٢٧] ترامب يتهم الصين بعرقلة التقدم مع كوريا الشماليَّة، على الموقع الإلكتروني: http://bbc.com/arabic/world/4535224. ٢٠٢٠/٤/١٨ ، تاريخ الزيارة

[٢٨] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبليّة للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ – ٢٠١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة، ابوظبي، ٢٠٠٠، ص١٧٥.

[٢٩] بايتس غيل، النجم الصاعد – الصين دبلوماسيّة أمنيّة جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩٤، ١١٩.

[٣٠] فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبيّة العالميَّة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٩.

[٣١] قمة ترامب – كيم "الرئيس الأميركي يصف الاتفاق بأنه هائل"، على الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/world ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٠.

[٣٢] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، استراتيجيَّة الولايات المتحدة الأميركيَّة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ – استراتيجيَّة احتواء الصين، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات الاستراتيجيَّة والسياسيّة والاقتصاديّة، على الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز: democraticac.de ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٨.

[٣٣] ناهض حسن جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، مجلة قضايا سياسيّة، العدد ١٢، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٧، ص١١٣؛ وكذلك ينظر: نصار الربيعي، دور الهيمنة الأميركيَّة في العلاقات الدوليَّة، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٩٤، ٤٠٠.

[٣٤] صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٠١، ٣١٢.

[٣٥] بيتس جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالميَّة، من كتاب القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، دراسة مترجمة ٦٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص٢٣٧، ٢٣٩؛ وكذلك ينظر: تحليل سياسي، محددات العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة دراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩، ص ٢، ٦.

[٣٦] تحليل سياسي، محددات العلاقات الأميركيَّة – الصينيَّة، مرجع سابق، ص ٨.

[٣٧] الرئيس الصيني يدعو ترامب لتخفيف العقوبات عن كوريا، صحيفة الشرق الأوسط أونلاين، على الموقع الإلكتروني الرسمي: https://aawsat.com .، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٣٠.

[٣٨] ترامب يسمح ل"هواوي" بشراء منتجات من الشركات الأميركيَّة للتكنولوجيا عاليّة الدقة، على الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/business/1029181 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٣٠.